الخصـال الَّتي تعدِّي الفعل اللاَّزم

فائزة بنت عُمر بن علي المؤيَّـد
أستاذ النَّحو والصَّرف المشارك بقسم اللُّغة العربيَّة وآدابها
بكليَّة الآداب للبنات بالدَّمام

الخصال الَّتي تعدِّي الفعل اللاَّزم(*)

(الفِعْل) في اللُّغة: هو مصدر فَعَل يفْـعَل " وليس في كلام العرب: فَعَل يفْعَل فِعْلاً إلاَّ حرفان: فَعَل يفْعَل فِعْلاً، وسَحَر يسْحَر سِحْراً "(١) ويرى الأزهري(٢) أنَّ (فِعْلاً) ـ بالكسر ـ هو الاسم، أمَّا المصـدر فهو (فَعْل) ـ بالفتح ـ(٣) وهو يوافق في ذلك سيـبويه(٤) الَّذي يرى مجـيء المصدر من الثُّلاثـي على (فَعْل) هو القـياس، والأصل(٥).

(*) لقد اقتبست هذا العنوان من أبي البركات المهلَّبي في نظم الفرائد وحصر الشَّرائد ١٢٨.

(١) هذا ما نـصَّ عليه ابن دُريد في الجـمهـرة ٣/ ١٢٧، وقد ذكره ابن سِيْدَه في المحكـم ٢/ ١١٦، أمَّا في اللِّسان ١١/ ٥٢٨ فيقول ابن منظور: " وقد جاء خَدَع يخدع خَـدْعًا وخِدْعًا، وصَرَع صَرْعًا وصِرْعًا "، ومع هذا فإنَّ الَّذي يظهر في هذا الوزن أنَّه قليلٌ في العربيَّة.

(٢) هو أبو منصور مُـحمَّد بن أحمـد بن الأزهر الهروي اللُّغوي النَّحوي، روى عن البـغوي، ونفطويه وأبي بكر بن السَّرَّاج، من مصنَّفاته (تهذيب اللُّغة)، توفي سنة (٣٧٠هـ).

- انظر ترجمـته في: شذرات الذَّهب لابن العـماد ٣/ ٧٢- ٧٣ ؛ الوفيـات ١/ ٥٠١ ؛ مفتاح السَّـعادة ١/ ٩٧.

(٣) تهذيب اللُّغة ٢/ ٤٠٤، وانظر: مختار الصِّحاح ٥٠٧.

(٤) هو أبو بشر عمـرو بن عثمان بن قنبر، أخـذ النَّحو عن الخليل، ويونس بن حبيب، وعيـسى بن عمرو، وأخذ اللُّغة عن أبي الخطَّاب الأخفش، وعمل كتابه الَّذي لم يُسبق إليه، توفي سنة (١٨٠هـ).

- انظر ترجـمتـه في: أخبـار النَّحويين البـصريـين ٦٣- ٦٤ ؛ طبقـات النَّحويين ٦٦ ؛ تاريخ العلمـاء النَّحويين ٩٠ ؛ نزهة الألباء ٥٤-٥٨ ؛ إنباه الرُّواة ٢/ ٣٤٦-٣٦٠ ؛ غاية النِّهاية ١٠/ ٦٠٢.

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ٢١٥، ٢١٨، ويقول ابن سِيْدَه في المخصَّص ١٤/ ١٣١ - ١٣٢ " . . . قال أبو علي، وأبو سعيد: يذكر سيبويه هذه المصادر في الأفعال المتعدِّية، والأصل فيها أن يكون المصدر على (فَعْل) بل الأصل في الأفعال الثُّلاثيَّة كلها أن تكون مصادرها على (فَعْل) لأنَّه أخفُّ الأبنية ".

والفَعَالُ ـ بفتح الفاء ـ أيضًا مصدر يُطلق على فِعْل الواحد خاصَّة في الخير والشَّر؛ فيقال: فلانٌ كريم الفَعَال، وفلانٌ لئيم الفَعَال(١).

والفعل: هو الهيئة العارضة للمؤثِّر في غيره بسبب التَّأثير؛ كالهيئة الحاصلة للقاطع بسبب كونه قاطعا(٢).

هذا هو معناه في اللُّغة، أمَّا عن معناه في الاصطلاح فقد حدَّه النَّحويون بحدودٍ كثيرة(٣)، والمتأمِّل في تلك الحدود يجدها تدور حول معنيين:

× أحدهما ما عبَّر عنه سيبويه بقوله هو: "أمثلةٌ أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وماهو كائنٌ لم ينقطع، فأمَّا بناء ما مضى: فذهَب وسمِع ومكُث وحُمِدَ، وأمَّا بناء ما لم يقع فإنَّه قولك آمرًا: اذهَب واقتُل واضرِب، ومخبِرًا: يقتُل ويذهَب ويضرِب ويُقتَل ويُضرَب، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائنٌ إذا أخبرت"(٤).

فالفعل على رأي سيبويه ومن وافقه(٥) هو: كلُّ كلمةٍ تدلُّ على حدوث شيءٍ في زمنٍ خاص، مثل: كتبَ، ويكتبُ، واكتبْ.

(١) انظر: جمهرة اللُّغة ٣/ ١٢٧؛ تهذيب اللُّغة ٢/ ٤٠٤؛ مجمل اللُّغة ٣/ ٧٢٤؛ المحكم ٢/ ١١٦.

(٢) التعريفات للجرجاني ٢١٥.

(٣) نصَّ على هذا الأنباري في أسرار العربيَّة ١١.

(٤) الكتاب ١/ ٢.

(٥) لقد وافق سيبويه على هذا التَّعريف جماعةٌ من النُّحاة؛ منهم: ابن السَّرَّاج في الأصول ١/ ٣٨، والزَّجَّاجي في الإيضاح في علل النَّحو ٥٢، والسِّيرافي في شرحه لكتاب سيبويه ١/ ٥٤، والفارسي في التَّعليقة ١/ ١٦، والأعلم في النُّكت ١/ ١٠٣، والعُكبري في اللُّباب في علل البناء والإعراب ١/ ٧٤، وابن بابشاذ في شرح المقدِّمة المحسبة ١/ ١٩٣، وابن الخشَّاب في المرتجل ١٤، والأنباري في أسرار العربيَّة ١١، والخوارزمي في التَّخمير ٣/ ٢٠٧، وابن معطي في الفصول الخمسون ١٥٢، وابن الخبَّاز في الغرَّة المخفيَّة ١/ ٧٠، وابن يعيش في شرح المفصَّل ٧/ ٣، وابن الحاجب في الكافية ١٨٩، وابن أبي الرَّبيع في البسيط ١/ ٢١٩، وابن هشام في شرح اللَّمحة البدريَّة ٢/ ٧٥.

× أمَّا الحدُّ الآخر للفعل فهو ما عرَّفه به الفارسي[1] بقوله هو: " ما كان مسنداً إلى شيءٍ، ولم يُسند إليه شيء"[2] وإنَّما تميَّز الفعل بهذا التَّعريف، وإن كان الاسم يقع أيضًا مسندًا؛ لأنَّه أراد ب (الإسناد) عدمَ الاستغناء؛ فالفعل لا يستغني عن الاسم[3]، بخلاف الاسم الَّذي يستغني في كثيرٍ من أحواله عن الفعل؛ وذلك كما في نحو قولنا: زيدٌ جالسٌ في الدَّارِ يومَ الجمعةِ، وكذلك لأنَّه نصَّ على أنَّ الفعل " لايُسند إليه شيء" والاسم كما يكون مسندًا يكون أيضًا مسندًا إليه؛ في نحو: زيدٌ كريمٌ ؛ فمعروفٌ أنَّ الخبر مسندٌ إليه المبتدأ[4]، وبهذا أيضًا يحصل الفرق.

و إنَّما سُمِّي الفعل فعلاً لأنَّ (فَعَلَ) لفظٌ يُعبَّر به عن جميع الأحداث؛ قال الله تعالى: (لا يُسألُ عمَّا يَفعَل وهُم يُسألون) الأنبياء ٢٣

فقد نسب المولى عزَّ وجلَّ في الآية الكريمة حدث "الفعل" إليه سبحانه، وهذا أقوى دليلٍ على أنَّه يشمل جميع الأفعال: علاجيَّة، وغير علاجيَّة[5]، بخلاف

(١) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، أخذ النَّحو عن الزجَّاج، وابن السَّرَّاج، وغيرهما، وبرع من تلاميذه نخبة من العلماء منهم: ابن جنِّي، الرَّبعي، والعبدي، وغيرهم، له مؤلفاتٌ جليلة القدر منها: (الإيضاح) و (التَّكملة)، و (الحجَّة في القراءات)، وله مسائل كثيرة أُفردت بمصنَّفات منها: (البصريات)، و (الحلبيات)، وغيرها، توفي سنة (٣٧٧ هـ).

- انظر ترجمته في: نزهة الألباء ٢٣٢؛ إنباه الرُّواة ١/ ٣٠٨؛ إشارة التَّعيين ٨٣؛ غاية النِّهاية ١/ ٢٠٦؛ بغية الوعاة ١/ ٤٩٦.

(٢) الإيضاح ٧، وانظر: الهادي في الإعراب ٣٧؛ اللُّباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٨؛ شرح التَّسهيل لابن مالك ١/ ٩؛ الإرشاد ٧٣.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٧.

(٤) خير من وضَّح قضية إسناد المبتدأ إلى الخبر ابن السَّرَّاج في أصوله ١/ ٥٨.

(٥) الفعل العلاجي هو: ما يحتاج حدوثه إلى تحريك عضو؛ كالاستماع، والرؤية، أمَّا غير العلاجي فهو: ما لا يحتاج إلى ذلك؛ كالعلم، والحلم. انظر: كتاب التَّعريفات ١٦٨

(العمل) الَّذي يختصُّ بالأفعال العلاجيَّة فقط[1]، وعليه يكون الفعل أعمَّ من العمل[2] وقد وضَّح ذلك ابن الخشَّاب[3] بقوله: "سمَّوه فعلاً ولم يسمُّوه عملاً؛ لأنَّ الفعل أعمُّ من العمل، ألا ترى أنَّك إذا أمرت مأموراً بالبناء مثلاً فقلت: ابنِ داراً، فائتمر جاز أن يقول: قد عملتُ ما أردتَ، وجاز أن يقول: قد فعلتُ، ولو قلتَ: تكلَّمْ مثلاً، ففعل، لم يقل إلاَّ قد فعلتُ، ولم يحسن أن يقول: قد عملتُ، فالفعل ـ على ما أريتك ـ أعمُّ من العمل؛ فلذلك لقَّبوا هذا القسم فعلاً، ولم يلقِّبوه عملاً "[4].

والفعل بعد أن يُسند إلى فاعله تكون له حالتان مختلفتان من القوَّة والضَّعف؛ حيث إنَّه إمَّا أن يقتضي بنفسه، وبلا واسطة مفعولاً به، فيُعدُّ قويًّا، ويُسمَّى (متعدِّيًا)، وإمَّا أن لا يقتضيه البتَّة، أو يقتضيه ولكن بواسطة حرف جرٍّ [5]، فهذا يُعدُّ ضعيفًا، ويُسمَّى (لازمًا)[6] أي ملاصقًا؛ أُخذ من الفعل: لزِم يلزَم لُزُوماً

(١) انظر: الفروق في اللُّغة ١٢٧؛ الهادي في الإعراب ٣٧؛ شرح ألفيَّة ابن معطي ١/ ٢١١.

(٢) انظر: شرح المقدِّمة المحسبة ١/ ١٩٣؛ أسرار العربيَّة ١١؛ المفردات في غريب القرآن ٣٤٨؛ الهادي في الإعراب ٣٧؛ شرح العوامل المائة ٧٣؛ الكليَّات ٦١٦.

(٣) هو عبد الله بن أحمد النَّحوي البغدادي، أخذ عن الجواليقي، وغيره، وروى عنه أبو سعد السمعاني، من أشهر مصنَّفاته (المرتجل في شرح الجمل)، و (الردُّ على أبي زكريا التبريزي في تهذيب إصلاح المنطق)، توفي سنة (٥٦٧هـ).

- انظر ترجمته في: إنباه الرُّواة ٢/ ٩٩ـ١٠٣؛ وفيات الأعيان ٣/ ١٠٢ـ ١٠٤؛ إشارة التَّعيين ١٥٩ـ١٦٠؛ فوات الوفيات ٢/ ١٥٦؛ البُلغة ١٢٠.

(٤) المرتجل ١٥.

(٥) هذا حكمه مع المفعول به أمَّا بقية المفاعيل وهي: المفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، فإنَّه يتعدَّى إليها مباشرةً، وبلا واسطة حرف الجرِّ؛ فيقال: قمت قياماً، وقمت إجلالاً، وقمت وزيداً، وأقمت ليلةَ الجمعة عندَك. انظر: جمل الزجَّاجي ٢٧؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١/ ١٠٥؛ نتائج الفكر ٣٢١؛ الهادي ١٣٢؛ التَّخمير ٣/ ٢٦٣؛ المتَّبع ١/ ٣١١؛ شرح اللَّمحة البدريَّة ٢/ ٧٥؛ مدخل الطَّالبين ٧٤.

(٦) انظر: التَّسهيل ٨٣؛ المساعد ١/ ٤٢٧؛ تعليق الفرائد ٥/ ٧ - ١٠.

ولِزَاماً، إذا لزم الشَّيءَ ولم يفارقه؛ لأنَّ اللُّزوم: المماسَّة والملاصقة(١).

ويُسمَّى أيضًا: قاصرًا، وغير متعدٍ، وغير مجاوز(٢).

والمتتبع لاستعمال هذا الفعل في اللُّغة يجد أنَّ له ثلاث مراتب يتدرَّج فيها ما بين ضعفٍ وقوَّة؛ وهي:

× مرتبة دنيا؛ وهي التي يكون فيها على طبيعته ضعيفاً قاصراً؛ لا يصل إلى المفعول به البتَّة لا بنفسه، ولا بواسطة غيره.

× ومرتبة وسطى؛ وهي التي يتلبَّس فيها بغيره، فيقوى به، ويصل إلى المفعول به.

× ومرتبة عليا؛ وهي التي يقوى فيها، ويصل إلى المفعول به بنفسه، وبلا واسطةٍ.

وفيما يلي توضيحٌ للخصال الَّتي يتصف بها (الفعل اللاَّزم) عندما يحلُّ في كلِّ مرتبةٍ من تلك المراتب...

المرتبة الأولى:

وهي الَّتي يكون فيها الفعل اللاَّزم قاصراً، مكتفيًا بمرفوعه، لا يتعدَّى إلى المفعول به البتَّة؛ لا بنفسه، ولا بواسطةٍ من غيره، وحالته هذه لها صورٌ عدَّة أشهرها(٣):

---

(١) انظر: جمهرة اللُّغة ٣/١٨؛ تهذيب اللُّغة ١٣/ ٢٢٠؛ مجمل اللُّغة ٢/٦٠٨؛ مختار الصِّحاح ٥٩٧؛ القاموس المحيط ٤/ ١٧٥.

(٢) شرح الحدود ١٣٣.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٢٤٢؛ المقتضب ١/ ٧٥-٧٧، ٢/ ١٠٤- ١٠٥؛ الأصول ٢/ ٢٧٧؛ الأمالي الشجريَّة ١/ ٢٢٣؛ نتائج الفكر ٣٢٤ - ٣٢٥؛ الغرَّة المخفيَّة ١/ ٢٢٨؛ التوطئة ٢٠٤؛ شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٣١؛ المغني ٢/ ٥١٩-٥٢٢؛ المنصف من الكلام ٢/ ١٩٨؛ شرح الحدود ١٣٣.

× أن يأتي على وزن (فَعُل) ـ بضم العين ـ كظَرُف، وشَرُف، وجَبُن، وشَجُع، ولَؤُم، وعَذُب.

× أن يأتي على وزن (أفعل) بمعنى: صار ذا كذا؛ نحو: أغدَّ البعير، وأحصد الزرع.

× أن يأتي على وزن (افعللَّ) نحو: اقشعرَّ، واشمأزَّ، واطمأنَّ.

× أن يأتي على وزن (افوعلَّ) نحو: اكوهدَّ الفرخ؛ إذا ارتعد.

× أن يأتي على وزن (افعنلل) ـ بأصالة اللاَّمين ـ كاحرنجم؛ بمعنى: اجتمع ـ وبزيادة أحد اللاَّمين ـ كاقعنسس الجمل؛ إذا أبى أن ينقاد.

× أن يأتي على وزن (استفعل) وهو يدلُّ على التحوُّل، كاستحجر الطِّين.

× أن يأتي على وزن (انفعل) نحو: انطلق، وانقضى، وانصرف، وهذا الوزن يكون أيضاً مطاوعاً للمتعدِّي إلى واحد؛ نحو: كسرته فانكسر، وأزعجته فانزعج.

× أن يأتي على وزن (تفعلل، وتفاعل، وتفعَّل) وهو مطاوعٌ للمتعدِّي إلى واحدٍ كسابقه؛ نحو: دحرجته فتدحرج، وضاعفته فتضاعف، ونعَّمته فتنعَّم.

× أن يتضمن[1] الفعلُ المتعدِّي معنى فعلٍ لازم؛ وذلك كالفعل (خالف) فإنَّه فعلٌ متعدٍّ؛ قال الله تعالى:

(وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ) هود ٨٨

ولكن لَمَّا تضمَّن معنى الفعل اللاَّزم (مالَ)[2] جاء لازمًا كما في قوله عزَّ وجلَّ:

(فليحذرِ الَّذين يخالفُونَ عَنْ أمْرِه) النور ٦٣

(١) التضمين هو " إشرابُ لفظٍ معنًى ما لم يوضع له، مع ما وضع له، فهو ممَّا جمع بين الحقيقة والمجاز ". القولة الشَّافية ٧٩.

(٢) انظر: معاني القرآن للفرَّاء ٢/ ١٤٠؛ الأمالي الشجريَّة ١/ ٢٢٣-٢٢٦؛ الفريد ٣/ ٣٣٠، ٦١٧؛ الدرُّ المصون ٩/ ٦٦٩.

المرتبة الثّانية:

وهي الّتي يتلبّس فيها الفعل اللاّزم بأحد المعدّيات الّتي تمكّنه من الوصول إلى المفعول به، وأشهر معدّيات الفعل اللاّزم ثلاث[1]:

× الأولى: همزة النّقل[2]؛ وهي تُزاد من أوّله؛ وذلك كما في قول الله تعالى:

(أذهَبتم طيِّباتِكُم في حَيَاتِكُم الدُّنيَا) الأحقاف ٢٠

فالفعل (ذهب) لازمٌ قاصر، ولكن عندما دخلت عليه همزة النّقل أوصلته إلى المفعول به، فنصب (طيِّباتِكم).

× الثّانية: تضعيف عينه؛ وذلك كما في قول الله تعالى:

(واذكُروا إذْ كُنتُم قَليلاً فكَثَّركُم) الأعراف ٨٦

فالفعل (كثُر) لازمٌ في أصل الوضع؛ يقال. كثُر مالي، وقال الله تعالى:

(ولن تُغنيَ عنْكم فِئتُكم شيئًا ولَو كَثُرَتْ) الأنفال ١٩

ولكن في قوله عزَّ وجلَّ (كثَّركم) قد نصب المفعول به (الكاف) بعد أن تغيَّرت طبيعته بتضعيف عينه.

× الثّالثة: حرف الجرِّ؛ وهذا يُزاد من آخره؛ وذلك كما في قول الله عزَّ وجلَّ:

(ألم ترَ إلى الّذين خَرَجُوا مِنْ ديارِهِم وَهُم ألُوفٌ) البقرة ٢٤٣

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٢٢٣؛ الأصول ٢/ ٢٨٥؛ الإيضاح العضدي ٧٠؛ الخصائص ١/ ٣٤١؛ شرح اللُّمع ١/ ٤٥؛ شرح المقدّمة المحسبة ٢/ ٣٦٨؛ المقتصد ١/ ٣٤٦ - ٣٤٧، ٥٩٢ - ٥٩٥؛ شرح ملحة الإعراب ١١٨؛ أسرار العربيَّة ٨٦؛ التّخمير٣/ ٢٦٣؛ شرح المفصّل ٧/ ٦٤ - ٦٥؛ الإيضاح في شرح المفصّل ٢/ ٥٠-٥١؛ تسهيل الفوائد ٨٣، ١٩٨؛ شرح الكافية للرّضي ٤/ ١٣٥؛ لباب الإعراب ٤١٨؛ رصف المباني ١٣٨-١٣٩؛ القولة الشّافية ٧٨ - ٧٩.

(٢) يقول الإربلي في جواهر الأدب ١٧ " تسميتها همزة النّقل أولى من تسميتها همزة التّعدية ؛ لئلا يُتوهم أنّها تختصُّ بجعل اللاّزم متعدّيًا، فإنّ نقلها ظاهرٌ في الجميع " ويقصد ب (الجميع) الأفعال اللاّزمة=

فالفعل (خـرج) لم تستخدمه العرب إلاَّ لازمًـا مقتصرًا على فـاعله؛ نحو: خرج زيدٌ، ولكن من الملاحظ في الآية الكريمة أنَّه قـد جاء، وبالقرب منه مفـعوله وهو (ديار)، والَّذي هيَّأه لذلك هو حرف الجرِّ (مِن).

وقد اختلف العلماء في محلِّ الجار والمجرور الَّذي تعدَّى إليه الفعل اللاَّزم:

ـ فالمبرِّد[1] وابن بابشـاذ[2]، والعُكـبري[3] يرون أنَّ الجـار والمجـرور مـعًا في

= والمتعدِّية؛ فإنَّها كما تدخل على الفعل اللاَّزم وتعـدِّيه إلى المفعول به، تدخل أيضًا على الفعل المتعدِّي، وتنقله من متعدٍّ لواحد إلى متعدٍّ إلى اثنين؛ نحو: أفهمتُ زيدًا المسألةَ، وتدخل أيضًا على الفعل المتعدِّي إلى اثنين، وتجعله متعدِّيًا إلى ثلاثة؛ وذلك كما في نحـو: أعلمتُ زيدًا عمرًا مسافرًا، وأريت زيدًا عمرًا خيرَ النَّاس، وإن كـان في تعدية هذه الأفعال بالهمزة خـلاف وضَّحه ابن أبي الرَّبيع في الكافي ٣/ ٦٤٠ بقوله: "منهم من ذهب إلى أنَّه [التعـدِّي بالهمزة]... سماعٌ في باب (ظننت) فـلا يقال: أظننت زيدًا عمـرًا شاخصًـا، قيـاسًا على: أعلمت زيدًا عمـرًا شاخـصًا، ومنهم من ذهب إلى أنَّه قـياس" وينسب الفـارسي في الإيضـاح ١٧٦ الرَّأي الأوَّل إلى المازني، وينسب ابن يعـيش في شـرح المفـصَّل ٧/ ٦٦، والسُّيوطي في الهمع ٢/ ٢٥١ الرَّأي الثَّاني إلى الأخفش وابن السَّرَّاج.

(١) هو أبو العباس مُحمَّد بن يزيد الأزدي الثمالي، من أئمة النُّحاة البصريين، ابتدأ بقراءة كتاب سيبويه على الجرمي، وأكـمله على المازني، من أشـهر مـصـنَّفاته: (الكامل)، و (المقتـضب) وغيرهـما، توفي سـنة (٢٨٦هـ).

- انظر ترجمته في: مـراتب النَّحويين ١٣٥؛ أخبار النَّحويين البصـريين ١٠٥؛ طبقات النَّحويين ١٠١؛ غاية النِّهاية ٢/ ٢٨٠

(٢) هو أبو الحسن طاهر بن أحمـد بن بابشاذ النَّحوي، من الأعلام في العربيَّة، كـان يلازم الإقراء في جامع عمرو بن العاص، وتزهَّد في آخر عمره، من مصنَّفاته: (المقدِّمة المحسبة) في النَّحو، وشرحها، و(شرح الجمل)، توفي سنة (٤٦٩ هـ).

- انظر ترجمته في: إنباه الرُّواة ٢/ ٩٥؛ إشارة التَّعيين ١٥١؛ البُلغة ١١٦؛ بغية الوعاة ٢/ ١٧.

(٣) هو أبو البقاء عبد الله بن الحُسين بن عبد الله العُكبـري الضَّرير، قرأ العربيَّة على أبي البركات يحيى بن نحاح، و ابن الخشَّاب، وصنَّف كتبًا كثيـرة منها: (التِّبيان في إعراب القرآن)، و (اللُّباب في علل البناء و الإعراب) وغيرهما، توفي سنة (٦١٦ هـ).

- انظر ترجمته في: إنباه الرُّواة ٢/ ١١٦ - ١١٨؛ إشـارة التَّعيين ١٦٣ - ١٦٤؛ نكت الهميان ١٧٨-١٨٠؛ البُلغة ١٢٢؛ بغية الوعاة ٢/ ٣٨؛ طبقات المفسرين للدَّاودي ١/ ٢٢٤ - ٢٢٧.

محلٌ نصب[1]، ويقول ابن جنِّي[2]: "والدِّلالة على صحَّة هذه الدَّعوى مطَّردة من وجهين: أحدهما أنَّ عبرة هذا الفعل الَّذي يصل بحرف الجرِّ قد تجدها فيما يصل بنفسه؛ ألا ترى أنَّ قولك: مررت بزيدٍ، في معنى: جزتُ زيدًا. . . فهذا من طريق المعنى، وأمَّا من طريق اللَّفظ فإنَّ العرب قد نصبت ما عطفته على الجارِّ والمجرور جميعًا؛ لأنَّهما جميعًا منصوبا الموضع؛ وذلك قولهم: مررت بزيدٍ وعمرًا"[3].

ـ أمَّا الفاضل الإسفراييني[4] فيرى أنَّ الاسم المجرور هو الَّذي يُعرب في محل نصب مفعولٍ به دون حرف الجرِّ، ووافقه الرَّضي[5]، وصحَّح رأيه الإربلي[6]،

(١) انظر: المقتضب ٤/ ٣٣، ١٥٤؛ شرح المقدِّمة المحسبة ٢/ ٣٦٨ - ٣٦٩؛ المتَّبع ١/ ٣١٣، وقد نسب الإربلي في جواهر الأدب ١٩ هذا الرأي إلى الجمهور.

(٢) هو أبو الفتح عثمان بن جنِّي الموصلي، أخذ العربيَّة عن أبي علي الفارسي، له تصانيف مشهورة منها: (الخصائص)، و (سرُّ صناعة الإعراب)، و (المحتسب في شواذ القراءات)، و (المنصف) وغيرها، توفي سنة (٣٩٢ هـ).

- انظر ترجمته في: تاريخ العلماء النَّحويين ٢٤؛ نزهة الألباء ٢٤٤؛ إنباه الرُّواة ٢/ ٣٣٥؛ معجم الأدباء ١٢/ ٨١؛ بغية الوعاة ٢/ ١٣٢.

(٣) سرّ الصِّناعة ١/ ١٣٠ - ١٣١.

(٤) هو تاج الدِّين مُحمَّد بن مُحمَّد بن أحمد بن السَّيف المعروف بالفاضل الإسفراييني، من مصنَّفاته: (المفتاح في شرح المصباح)، و (لباب الإعراب)، و (فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة)، توفي سنة (٦٨٤ هـ)

- انظر ترجمته في: بغية الوعاة ١/ ٢١٩؛ مفتاح السَّعادة ١/ ١٨٧؛ كشف الظُّنون٢/ ١٥٤٣.

(٥) هو مُحمَّد بن الحسن الإستراباذي، من العلماء بالعربيَّة، له اختيارات جمَّة تفرَّد بها، من أشهر مصنَّفاته: (شرح الكافية)، و (شرح الشافية) لابن الحاجب، توفي سنة (٦٨٦ هـ).

- انظر ترجمته في: بغية الوعاة ١/ ٥٦٧ - ٥٦٨؛ كشف الظُّنون٢/ ١٣٧٠، شذرات الذَّهب ٥/ ٣٩٥؛ هديَّة العارفين ٢/ ١٣٤؛ معجم المؤلِّفين ٩/ ١٨٣.

(٦) هو أبو العبَّاس صلاح الدِّين أحد بن عبد السيِّد بن شعبان بن مُحمَّد الإربلي، له (جواهر الأدب في معرفة كلام العرب)، و (ديوان غزليات وأشعار)، ذكر إسماعيل باشا أنَّه توفي سنة (٦٣١هـ) إلاَّ أنَّه في (جواهر الأدب) نقولٌ عن علماء عاشوا حتَّى منتصف القرن الثامن كأبي حيَّان.

- انظر ترجمته في: إيضاح المكنون ١/ ٣٧٤؛ هديَّة العارفين ١/ ٩٢؛ معجم المطبوعات العربيَّة ١/ ٤٢٠.

وهو ظاهر قول سيبويه[1] وأراه الرَّأي الرَّاجح؛ لأنَّ حرف الجرِّ هو الَّذي أوصل الفعل إلى مفعوله، فهو بمثابة الهمزة والتَّضعيف .

ومعدِّيات الفعل اللاَّزم الثلاث هذه هي الَّتي أقرَّ بها البصريون، أمَّا الكوفيون[2] فيرون أنَّ الفعل كما يتعدَّى بها يتعدَّى أيضًا بوسيلتين أخريين؛ هما:

× تغيير حركة الفعل، وهو ما عبَّر[3] عنه ابن هشام[4] بتحويل حركة العين؛ وذلك كما في الفعل (حَزِنَ) ـ بكسر العين ـ فإنَّه وهو على هذه الصُّورة يكون لازمًا مكتفيًا بمرفوعه، فإن فُتحت عينه، وقيل (حَزَنَ) فإنَّه يصبح متعدِّيًا، ويُقال: حَزَنْتُهُ، ومثله: الفعل (كَسِيَ) فإنَّه ـ بكسر السِّين ـ لازم؛ قال الشَّاعر[5]:

لَقَدْ زَادَ الحَيَاةَ إليَّ حُبًّا ... بَنَاتِي إنَّهُنَّ مِنْ الضِّعَافِ

وأنْ يَعْرَيْنَ إن كَسِيَ الجَوَارِي ... فتَنْبُو العَيْنُ عَنْ كَرَمٍ عِجَافِ

فإذا فُتحت (سينه) تعدَّى إلى مفعولٍ واحد؛ كما في قولهم: كَسَيتُ الثَّوبَ؛ بمعنى: لبستُ الثَّوبَ؛ قال الشَّاعر[6]:

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٤٨؛ لباب الإعراب ٢٩١؛ شرح الكافية ٤/ ١٣٧؛ جواهر الأدب ١٩ .

(٢) نسب هذا الرَّأي إليهم كلٌّ من: ابن أبي الرَّبيع في البسيط ١/ ٤١٨، وابن هشام في المغني ٢/ ٥٢٧ .

(٣) في المغني ٢/ ٥٢٧، ثُمَّ قال: " وهذا عندنا من باب المطاوعة؛ يقال: شَتَرَهُ فشَتَرَ، كما يقال: ثَرَمَهُ فثَرِمَ، وثَلَمَهُ فثَلِمَ، ومنه: كسوته الثَّوب فكسيه" .

(٤) هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري، أحد أئمة العربيَّة، قال عنه ابن خلدون: "مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنَّه ظهر بمصر عالمٌ بالعربيَّة يقال له (ابن هشام) أنحى من سيبويه"، من مصنَّفاته: (مغني اللَّبيب) و (شرح شذور الذَّهب) و (شرح قطر الندى) وغيرها، توفي سنه (٧٦١ هـ).

- انظر ترجمته في: الدرر الكامنة ٢/ ٤١٥؛ النُّجوم الزَّاهرة ١٠/ ٣٣٦؛ بغية الوعاة ٢/ ٦٨ .

(٥) فيه خلاف؛ قيل: أبو خالد القنَّاني، وقيل: عِمران بن حِطَّان، والبيت من شواهد: ابن جنِّي في الخصائص ٢/ ٢٩٢، وابن أبي الرَّبيع في الكافي ٣/ ٦٤٧، وابن هشام في المغني ٢/ ٥٢٧ .

(٦) هو امرؤ القيس، والبيت في ديوانه ١٦٣، وقد استشهد ابن هشام به في المغني ٢/ ٥٢٧، ولم ينسبه إلى قائله .

وَأَركَبُ في الرَّوعِ خَيْفَانةً كَسَا وجْهَهَا سَعَفٌ مُنتَشِرْ

وواضحٌ من الشَّواهد والأمثلة السَّابقة أنَّ تعدية الفعل هنا تحصل بتغيير بنيته، ولذا سمَّى ابن جنِّي هذه التَّعدية ب (النَّقل بالمثال)؛ يقول: "فأمَّا كسِي زيدٌ ثوبًا، وكسوته ثوبًا، فإنَّه وإن لم يُنقل بالهمزة، فإنَّه نُقل بالمثال؛ ألا تراه نُقل من "فَعِلَ" إلى " فَعَلَ"، وإنَّما جاز نقله ب " فَعَلَ" لَمَّا كان " فَعَلَ" و "أفعل" كثيرًا ما يتعاقبان على المعنى الواحد؛ نحو: جدَّ في الأمر، وأجدَّ، وصددته عن كذا، وأصددته... ونحو ذلك، فلمَّا كانت "فَعَلَ" و "أفعل" على ما ذكرنا من الاعتقاب، والتَّعاوض، ونُقل ب "أفعل" نُقل أيضًا " فَعِلَ" ب "فَعَلَ"؛ نحو: كسِي وكسوته، وشترتْ عينُه وشتَرها... ونحو ذلك"[1].

* إسقاط همزة الفعل[2]؛ في نحو: أكبَّ زيدٌ على وجهه؛ قال الله تعالى:

(أَفَمَنْ يَمشِي مُكبًا على وَجهِه أهْدَى أَمَّنْ يَمشِي سَوِيًّا على صِرَاطٍ مُستَقِيم) الملك ٢٢

فـ (مكبًا) اسم فاعل من الفعل اللاَّزم (أكبَّ)، فإن أُسقطت الهمزة؛ قيل: كبَّ الله زيدًا على وجهه؛ قال الله تعالى:

(فَكُبَّتْ وجُوهُهُم في النَّارِ) النَّمل ٩٠

ومثل هذا: ثلَّثتُ الرَّجلين، إذا صيَّرتهم ثلاثةً، فإن أُدخلت الهمزة؛ قيل: أثلَثوا؛ أي: صاروا ثلاثة؛ أي إنَّ الفعل يتعدَّى هنا إذا كان بغير الهمزة، فإذا زيدت عليه الهمزة صار لازمًا، وواضحٌ مخالفة هذه الوسيلة للمألوف والمعتاد،

(١) الخصائص ٢/ ٢١٤.

(١) الَّذي سمَّى هذه الوسيلة ب (الإسقاط) هو ابن أبي الرَّبيع في البسيط ١/ ٤١٨، وإلاَّ فإنَّ الفعل متعدٌ وضعًا من دون الهمزة، ويصير لازمًا بزيادتها؛ أي يُزاد الفعل همزة فيصير لازمًا بها؛ مثل الفعل: كبَّ وأكبَّ، وحصد وأحصد، وقطع وأقطع.

ولذا سمَّى ابن جنِّي الباب الَّذي أدرجها تحته ب (باب في نقض العادة)[1]، وزعم ابن خالويه[2] أنَّه "ليس في كلام العرب: أفعلت أنا، وفعلتُ غيري إلاَّ حرفًا جاء نادرًا؛ لأنَّه ضدُّ العربيَّة؛ وهو: أكبَّ زيدٌ في نفسه، وكبَّ غيره"[3]، أمَّا ابن قتيبة[4] وابن فارس[5] والفيومي[6] والسُّيوطي[7] فقد ذكروا[8] أمثلةً كثيرة على

(١) الخصائص ٢/ ٢١٤، وانظر: الألفات لابن خالويه ٨٧.

(٢) هو أبو عبد الله الحُسين بن أحمد بن خالويه، كان إمامًا في اللُّغة، روى عن ابن الأنباري، وابن دُريد، وغيرهما، من مصنَّفاته: (حواشي البديع في القراءات)، و (شرح الدريديَّة)، وغيرهما، توفي سنة (٣٧٠ هـ).
- انظر ترجمته في: نزهة الألباء ٢٣٠ - ٢٣١؛ إنباه الرُّواة ١/ ٣٥٩ - ٣٦٢؛ معجم الأدباء ٩/ ٢٠٠ - ٢٠٥؛ إشارة التَّعيين ١٠١ - ١٠٢؛ غاية النِّهاية ١/ ٢٣٧.

(٣) ليس في كلام العرب ١١٨.

(٤) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينوري، من الأئمة في اللُّغة، والأدب، روى عن جلَّة من العلماء منهم: أبو حاتم السجستاني، من أشهر مصنَّفاته (تأويل مشكل القرآن)، و (أدب الكاتب)، و (عيون الأخبار)، وغيرها، توفي سنة (٢٧٦ هـ).
- انظر ترجمته في: طبقات النَّحو يين ١٨٣؛ نزهة الألباء ١٥٩؛ إنباه الرُّواة ٢/ ١٤٣؛ بغية الوعاة ٢/ ٦٣ .

(٥) هو أحمد بن فارس بن زكريا اللُّغوي، أخذ عن أبي بكر الخطيب رواية ثعلب، وعن أبي عبد الله بن المنجم، وأخذ عنه بديع الزَّمان الهمذاني، وغيره، من مصنَّفاته: (المجمل)، و (مقاييس اللُّغة، و (جامع التأويل في تفسير القرآن)، وغيرها، توفي سنة (٣٩٥ هـ).
- انظر ترجمته في: نزهة الألباء ٢٣٥ - ٢٣٧؛ إشارة التَّعين ٤٣؛ البلغة ٦١؛ بغية الوعاة ١/ ٣٥٢ - ٣٥٣؛ طبقات المفسرين للسُّيوطي ١٦.

(٦) هو أحمد بن مُحمَّد الفيومي الحموي، اشتغل ومهر وتميَّز في العربيَّة عند أبي حيَّان، وصنَّف (المصباح المنير في غريب الشَّرح الكبير)، توفي سنة (٧٧٠ هـ).
- انظر ترجمته في: بغية الوعاة ١/ ٣٨٩؛ الدرر الكامنة ١/ ٣١٤.

(٧) هو جلال الدِّين أبوالفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن مُحمَّد السُّيوطي، أحد الأئمة المبرزين في كثيرٍ من العلوم، أخذ عن كثيرٍ من العلماء الأجلاء في عصره، له من المصنَّفات ما يزيد على خمس مائة مؤلَّف منها: (الإتقان في علوم القرآن)، و(لباب النقول)، و (شرح شواهد المغني) وغيرها، توفي سنة (٩١١ هـ).
- انظر ترجمته في: الضَّوء اللامع ٤/ ٦٥؛ حسن المحاضرة ١/ ٣٣٥؛ شذرات الذَّهب ٨/ ٥١.

(٨) انظر: أدب الكاتب ٣٦٢؛ الصَّاحبي ١٢٨؛ المصباح المنير ٦٨٧؛ الهمع ٥/ ١٤.

التَّعـدِّي بالإسقاط؛ منها: أجـفل الطَّائرُ وجفلته، وأقـشع الغيمُ وقشعـته الرِّيحُ، وأحجم زيدٌ عن الأمر وحجمته، وأصرم النَّخلُ وصرمته..

هذه أشهر[1] المعدِّيات الَّتي قـال بها الكوفيون، أمَّا ابن هشـام فقد أوصـل[2] مـعدِّيات الفـعل اللاَّزم إلى ثمـان؛ حيث ذكـر ـ إضـافةً إلى مـا سـبق[3] ـ ألف "المفـاعلة"؛ نحو: جـالستُ زيداً، وصـياغـة الفعل عـلى "استـفعل"؛ نحـو: استقبـحتُ الظلمَ، وتضمين الفعل اللاَّزم معنى فعلٍ متعـدٍ؛ نحو: رحُبَتك الدار، بمعنى: وسعتك[4]، وإسقـاط الجار وإيصـال الفعل إلى المفعـول توسُّعـاً؛ نحو: ذهبت الشَّـام، والأصل: ذهبت إلى الشَّـام، يقول ابن الـسَّرَّاج[5] "... فمـتى وجدت فعلاً حقُّه أن يكون غير متعدٍّ بالصِّفة الَّتي ذكرت لك، ووجدت العرب قد عدَّته، فـاعلم أنَّ ذلك اتساعٌ في اللُّغـة، واستخـفاف، وأنَّ الأصل فـيه أن يكون

(١) لقد ذكر ابن أبي الرَّبيع في الكافي ٣/ ٦٤٥ أنَّ الكوفيين ذهبوا إلى أنَّ الأشـياء الَّتي يُنقل بها الفعل ستَّة، وانظر كذلك: المغني ٢/ ٥٢٧.

(٢) في المغني ٢/ ٥٢٣، وانظر: ارتـشاف الضَّـرَب ٣/ ٥٥؛ المسـاعـد ١/ ٤٤٧؛ جـواهر الأدب ١٧-١٨؛ المنصف من الكلام ٢/ ١٩٩.

(٣) عدا التَّعدِّي بالحرف، فإنَّه لم يعدَّه ضمن الأمـور الَّتي يتعدَّى بها الفعل القاصر، على الرَّغم من أنَّه ذكر أنَّها ثمانية أمور.

(٤) يختصُّ التضمين عن سـائر المعدِّيات بأنَّه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة؛ فلذلك تعدَّى الفعل (ألوت) ـ بقصر الألف ـ بمعنى: قصرت، إلى مفعولين بعـدما كان لازمًا؛ وذلك كقولهم: لا آلوك نصحًا، ولا آلوك جُهدًا، إذ ضـمِّن معنى: لا أمنعك، ومنه قوله تعالى: (لا يَألونَكُم خَبَـالاً)، وعدَّى أيضًا الفعل: (أخبر) و (خبَّر) و (حدَّث) و (نبَّأ) و (أنبأ) إلى ثلاثة؛ لمَّا تضمَّنت معنى (أعلم) بعدما كانت معدَّاة إلى واحدٍ بنفـسها وإلى الآخر بحـرف الجرِّ؛ كمـا في قول الله تعالى: (أَنبِئْـهُم بِأَسْمَائِهم) وقـوله عزَّ وجلَّ ﴿نبِّئوني بِعِلْمٍ﴾. انظر: المغني ٢/ ٥٢٥؛ القولة الشَّافية ٧٩ - ٨٠.

(٥) هو: أبو بكر مُحـمَّد بن السَّرَّاج، أحـد أئمة النَّحو المشهـورين، أخذ عن المبرِّد، وأخـذ عنه الزجَّاجي، والسيرافي، وغيرهما، من مصنَّفاته: (الأصول في النَّحو)، و (مختصر النَّحو). توفي سنة (٣١٦ هـ). - انظر ترجمته في: طبقات النَّحويين ١١٢ - ١١٣؛ نزهة الألباء ١٨٦ - ١٨٧؛ إنباه الرواة ٣/ ١٤٥ - ١٥٠؛ معجم الأدباء ١٨ / ١٩٧ - ٢٠١؛ إشارة التعيين ١١٣؛ بغية الوعاة ١/ ١٠٩ ١١٠.

متعدِّيًا بحرف جرٍّ، وإنَّما حذفوه استخفافًا؛ نحو ما ذكرته لك من: ذهبت الشَّام، ودخلت الدَّارَ "[1]، ويستدلُّ[2] الفارسي على أنَّ (دخلت الدَّار) أصله (دخلت في الدَّارِ)" بالنَّظير وهو (غُرتُ)، وبالنَّقيض وهو (خرجتُ)، وبالأحكام؛ فإنَّ (دخل) نُقِل بالهمزة، وبالباء، وهذان لا يكونان إلاَّ فيما لا يتعدَّى، وبالمصدر؛ لأنَّ مصدر (دَخَلَ) (دُخُول)، وفعول إنَّما كثُر في غير المتعدِّي، ولم يكثر في المتعدِّي"[3].

ولكن وعلى الرَّغم من أنَّ تعدِّي (الفعل اللاَّزم) بهذه المعدِّيات ـ غير الثَّلاث الأُول ـ قد سُمع عن العرب، إلاَّ أنَّ السَّماع فيها لم يبلغ حدَّ القياس عليه؛ ولذا قال أبو حيَّان[4] بعد أن عدَّد بعضًا منها "ولا ينقاس شيءٌ من التَّعدية بهذه"[5].

أمَّا المعدِّيات الثَّلاث المشهورة، فالمتتبع لاستخدام العرب لها يجد أنَّ أكثرها استعمالاً هو حرف الجرِّ؛ حيث عدَّتْ به العرب الأفعال الثلاثيَّة وغير الثلاثيَّة، وعدَّتْ به الأفعال اللاَّزمة وغير اللاَّزمة[6]. ولذا عُدَّ تعدِّي الفعل به قياسًا متَّبعًا،

(١) الأصول ١/ ١٧١.

(٢) انظر: الإيضاح ١٧١.

(٣) البسيط ١/ ٤١٦، وانظر: اللُّباب ١/ ٢٧٤.

(٤) هو مُحمَّد بن يوسف بن علي بن حيَّان الأندلسي الغرناطي، من العلماء الأفذاذ في النَّحو، واللُّغة، والتَّفسير، والقراءات، أخذ عن جلَّة من العلماء منهم: الأبذي، وابن الصائغ، وابن النحَّاس، وغيرهم، وأخذ عنه أكابر عصره كالشَّيخ تقي الدِّين السُّبكي، والسَّمين الحلبي، وابن عقيل، وغيرهم، من أهم مؤلفاته: (البحر المحيط)، و (ارتشاف الضَّرَب) وغيرها، توفي سنة (٧٤٥هـ).

- انظر ترجمته في: طبقات الشَّافعية ٦/ ٣١؛ الإحاطة في أخبار غرناطة ٣/ ٤٣؛ غاية النِّهاية ٢/ ٢٨٥- ٢٨٦؛ بغية الوعاة ١/ ٢٨٠؛ طبقات المفسرين للسيوطي ٢/ ٢٨٧؛ نفح الطِّيب ٢/ ٥٣٥.

(٥) ارتشاف الضَّرَب ٣/ ٥٥.

(٦) انظر: شرح ألفيَّة ابن معطي١/ ٤٨٧؛ جواهر الأدب ١٨، ولا أدلَّ على ذلك من المعجم الَّذي وضعه / موسى بن مُحمَّد المليانى الأحمدي عام ١٩٧٩م، و الَّذي سمَّاه (معجم الأفعال المتعدِّية بحرف) فقد بلغ عدد صفحاته قرابة (٤٥٠) صفحة.

أمَّا تعدِّيه بالهمزة والتَّضعيف فمذهب الفارسي، والصَّيمري[1]، وابن أبي الرَّبيع[2]، وابن هشام، والسُّيوطي أنَّ تعدِّيه بالهمزة قياس، وبالتَّضعيف سماع[3]؛ "يُحفظ، ولا يُقاس عليه؛ لأنَّ النَّقل بالهمزة كثُر وفشا، وليس كذلك النَّقل بالتَّضعيف"[4].

وذكر ابن أبي الرَّبيع، وابن هشام أنَّ ما اختاراه هو ظاهر قول سيبويه، والَّذي يظهر من كلام سيبويه أنَّ التَّضعيف عنده هو القياس، وهو الَّذي ورد به السَّماع أيضاً؛ يقول: "قد يجيء الشَّيء على (فعَّلتُ) فيشرك (أفعلتُ) كما أنَّهما قد يشتركان في غير هذا، وذلك قولك: فَرِح وفرَّحته، وإن شئت قلت: أفرحته، وغرِم وغرَّمته، وأغرمته إن شئت، كما تقول: فزَّعته وأفزعته، وتقول: ملُح وملَّحته، وسمعنا من العرب من يقول: أملحته، كما تقول: أفزعته، وقالوا: ظرُف وظرَّفته، ونبُل ونبَّلته، ولا يستنكر (أفعلت) فيهما، ولكنَّ هذا أكثر واستُغني به"[5].

(١) هو عبد الله بن علي بن إسحاق الصَّيمري النَّحوي، له كتاب (التَّبصرة والتَّذكرة والتذكرة) في النَّحو، وقد أحسن فيه التَّعليل على قول البصريين، ولأهل المغرب بالكتاب عنايةٌ تامة، توفي في حدود سنة (٤٥١ هـ).

- انظر ترجمته في: إشارة التَّعيين ١٦٨ - ١٦٩؛ البُلغة ١٢٥؛ بغية الوعاة ٢/ ٤٩.

(٢) هو عبد الله بن أبي العبَّاس أحمد بن أبي الحُسين عبيد الله بن أبي الرَّبيع الإشبيلي، من أئمة النُّحاة في زمانه، أخذ عن الدباج، والشَّلوبين، من أشهر مصنَّفاته: (البسيط في شرح الزجَّاجي)، و (الملخَّص) وغيرهما، توفي سنة (٦٨٨ هـ).

- انظر ترجمته في: إشارة التَّعيين ١٧٤؛ البلغة ١٢٨؛ بغية الوعاة ٢/ ١٢٥؛ هديَّة العارفين ١/ ٣٤٩.

(٣) انظر: الإيضاح العضدي ٧٠ - ٧٢؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١/ ١٠٩؛ الملخَّص ٣٥٩ ، ٣٦٤؛ مغني اللَّبيب٢/ ٥٢٣ - ٥٢٧؛ الهمع ٥/ ١٤.

(٤) البسيط ١/ ٤١٦.

(٥) الكتاب ٢/ ٢٣٣ - ٢٣٤.

أمَّا عن الأثر الَّذي تحدثه هذه المعدِّيات الثلاث في الجملة، فإنَّه بالمقارنة بين دور كلٍّ واحدةٍ منهن فيها، سيظهر الفرق واضحًا بين ما تقوم به الهمزة والتَّضعيف من جهة، وما يقوم به حرف الجرِّ من جهةٍ أخرى؛ وهو أنَّ الهمزة والتَّضعيف يعدِّيان الفعل إلى المفعول به لينصبه، أمَّا حرف الجرِّ فإنَّه يقوم فقط بتوصيل معنى الفعل إلى المفعول به، دون أن يكون للفعل عملٌ فيه؛ حيث إنَّه يبقى مجرورًا[1]، وإن كان في محلِّ نصب، وهذا ما اختلفت فيه الهمزة والتَّضعيف عن حرف الجرِّ في اللَّفظ، أمَّا اختلافهما في المعنى فالَّذي قال بوجود فرقٍ فيه هو المبرِّد، وتبعه السُّهيلي[2] فهما اللَّذان استشعرا ذلك الفرقَ الدَّقيق بين معنى الفعل المعدَّى بالهمزة والتَّضعيف، ومعناه إذا تعدَّى بحرف الجرِّ[3]؛ وهو أنَّ الفعل المعدَّى بالحرف يكون فيه معنى مصاحبة الفاعل للمفعول؛ نحو: ذهبتُ بزيدٍ، أمَّا الفعل المعدَّى بالهمزة أو التَّضعيف، فيريان أنَّه لا يلزم توخِّي هذا المعنى فيه[4]؛ يقول المبرِّد: "لا يقال

(١) انظر: شرح المقدِّمة المحسبة ٢/ ٣٦٨ - ٣٦٩ ؛ المقتصد ١/ ٣٤٧، ٥٩٣ -٥٩٤؛ شرح المفصَّل ٧/ ٦٥؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٩٣.

(٢) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السُّهيلي، من أئمة النَّحو، واللُّغة، والقراءات، والتَّفسير، حافظاً للتَّاريخ، و الأنساب، أخذ عن ابن العربي، و ابن الطَّراوة، وغيرهما، من مصنَّفاته: (نتائج الفكر)، و (الرَّوض الأنف)، توفي سنة (٥٨١ هـ).

- انظر ترجمته في: إشارة التَّعيين ١٨٢؛ غاية النِّهاية ١/ ٣٧١؛ بغية الوعاة ٢/ ٨١؛ طبقات المفسرين للدَّاودي ١/ ٢٦٦.

(٣) انظر النسبة للمبرِّد و الردَّ عليه في: شرح الجمل لابن عصفور١/ ٤٩٣؛ شرح الكافية للرَّضي ٢/ ٢٧٤؛ البسيط ١/ ٤١٧؛ الدرُّ المصون١/ ١٦٢ -١٦٣، والنسبة له، و للسُّهيلي معاً في: البحر المحيط ١/ ٨٠؛ الجنى الدَّاني ٣٨ ؛ البرهان ٤/ ٢٥٥؛ همع الهوامع ٥/ ١٦، وينقل المرادي عن السُّهيلي قولَه: "إذا قلت: قعدتُ به، فلا بدَّ من مشاركة ولو باليد".

(٤) لقد نبَّه ابن أبي الرَّبيع على أنَّ خلاف النُّحاة كان حول (الباء) وهي الَّتي عرَّفها ابن هشام في المغني ١/ ١٣٨ بأنَّها " المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً " أمَّا بقية الحروف الَّتي تعدِّي الفعل إلى مفعوله، فلا خلاف بينهم فيها. انظر: الكافي ٣/ ٦٤١.

(ذهبت بزيد) حتَّى تذهب معه، وأمَّا (أذهبته) فـمعناه: جعلته يذهب، فقد يكون معه، وقد لا يكون"[1].

وعلى الرَّغم من دقَّة استنتاجهما إلاَّ أنَّ المتتبِّع للسَّماع يجد ما يخالف رأيهما؛ ومن ذلك:

× قول الله تعالى: (ولو شَاءَ اللهُ لذَهَبَ بِسَمعِهِم وَأبصَارِهِم) البقرة ٢٠

والمراد: أذهبَ سمعَهم وأبصارَهم[2].

× قول الله تعالى: (مَا إنَّ مَفَاتِحَه لَتَنُوء بِالعُصْبَةِ) القصَص ٧٦

والمعنى: لتنيء العُصبةَ؛ أي: تجعلها تنهض بثقل[3].

× قراءة (أذهَبَ)[4] في قول الله تعالى: (ذَهَبَ بنُورِهِم) البقرة ١٧

× قول قيس بن الخطيم[5]:

دِيَارُ الَّتي كَادَتْ وَنَحْنُ عَلَى مِنًى تَحِلُّ بِنَا لَوْلاَ نَجَاءُ الرَّكَائِبِ

والمعنى: تجعلنا مُحلِّين بعد أن كنَّا محرمين بالحج، ولم تكن هي محرمة حتى تصاحبهم في الحلِّ.

× قول امريء القيس[6]:

كُمَيْتٍ يُزِلُّ اللَّبْدَ عَنْ حَالِ مَتْنِه كَمَا زَلَّتِ الصَّفْوَاءُ بِالمُتَنَزِّلِ

(١) نقل هذا القول عنه ابن أبي الرَّبيع في الكافي ٣/ ٦٤١.

(٢) انظر: المغني ١/ ١٣٨.

(٣) انظر: معاني القرآن للفرَّاء ٢/ ٣١٠؛ مفردات الرَّاغب ٥١٠؛ الكافي ٢/ ٥٣٨، ولعلَّ المبرِّد فهم هذه الآية، والَّتي قبلها على المجاز.

(٤) أي قُرئت: (أذهب الله نُورَهم) وهي قراءة اليماني كما في البحر المحيط ١/ ٨٠.

(٥) في ديوانه ٧٧، والبيت من شواهد الأصول ٣/ ٤٦٦؛ الإيضاح العضدي ١٦٩؛ المقتصد ١/ ٥٩١-٥٩٣؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٩٤؛ البسيط ١/ ٤١٨.

(٦) في ديوانه ٢٠، وهو من شواهد: ابن أبي الرَّبيع في البسيط ١/ ٤١٨.

والمعنى: كما أزلَّتْ الـصَّفواءُ المتنزِّلَ[1]؛ لأنَّ الصَّفواء لا تَزِلُّ، بل تُزِلُّ المتنزِّلَ، أي: تجعله يزلُّ.

× البـاب الَّذي عقـده ابن قـتيـبـة بعنوان (باب فعلت وأفـعلت باتفـاق المعنى واختلافهـما في التَّعدِّي) ذكر فيه كـثيراً من الأفعال تعدَّت بالهـمزة مرةً، وبحرف الجرِّ أخـرى، والمعنى واحد، وممَّا جاء فـيه: تكلَّم فلان فـما سقط بحـرف، وما أسقط حرفاً[2].

× ما ذكره ثعلب[3] من قول العرب: ذهبت به وأذهبته، وأدخلته الدَّار ودخلت به[4].

وقد حكـى ابنُ أبي الرَّبيع قـولَ ثعلب وأعقبه بقولـه: "الكوفـيون والبصـريون اجتـمعـوا على ما ذكـرته، وهو أنَّ العرب تقـول: قمت به على مـعنى أقمـتـه، وقعـدت به على معنى أقـعدتـه"[5]، وقال أيضـًا: "ورام أبو العبَّـاس تأويل هذا كلِّه، فـقرَّب في بعضٍ، ولم يقـدر ـ والله أعلم ـ أن يتـأوَّلها كلَّهـا"[6]، ولعلَّه يقصد من قـوله: فقرَّب في بعضٍ: (القلب) الَّذي فسَّر به المبـرِّد قولَ الله تعالى: (لَتَنُوء بِالعُـصْـبَة) فـإنَّه فـسَّـرها بقولـه: "الكلام إذا لم يدخله لبس جـاز القلب

(١) انظر: الكافي ٣/ ٦٤٣.

(٢) انظر: أدب الكاتب٣٤٢.

(٣) هو أبو العبـاس أحمد بن يحـيى بن سـيار الشيبـاني، من أئمة الكوفيين في الـنَّحو واللُّغة، وله معـرفة بالقراءات، أخـذ عن جلَّة من العلماء منهم: علي بن سـليـمان الأخفش، له (كتـاب في القراءات)، و (الفصيح) وغـيرهما، توفي سـنة (٢٩١ هـ).

- انظر ترجمته في: مراتب النَّحويين ١٥١؛ طـبقات النَّحويين ١٤١؛ نزهة الألباء ١٧٣؛ إنباه الرُّواة ١/ ١٧٣؛ بغية الوعاة ١/ ٣٩٦.

(٤) انظر: الفصيح ٢٧٨.

(٥) البسيط ١/ ٤١٨.

(٦) الكافي ٣/ ٦٤٣.

للاختصار، قال الله تعالى: (وَآتَيْنَاه مِنَ الكنُوزِ مَـا إنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوء بِالعُصْبَةِ أُولي القُوَّة) والعُصبةُ تنوء بالمفاتيح؛ أي: تسـتقلُّ بها في ثقل، ومن كلام العرب: فلانة لتنوء بها عجيزتها، والمعنى: لتنوء بعجيزتها"[1]، وعلى رأيه هذا يكون تقدير قول امرئ القيس السَّـابق: كما زلَّ المتنزِّل بالصَّفواء، وتقـدير "تحلُّ بنا" من قول قيس ابن الخطيم: نحلُّ بها؛ أي: فقلب الشَّاعـر لَمَّا فُهم المعنى، وعلى الرَّغم من صحَّة القلب، واستـقراره في كـلام العرب[2] إلاَّ أنَّه قليل؛ لم يبلغ كثـرة مجيء الفعل المعدَّى بالحرف بمعنى الفعل المعدَّى بالهمزة، أو التَّضعيف.

وأمَّا الفرق بين معنى الفعل المعدَّى بالهمـزة، والفعل المعدَّى بالتَّضعيف، فالَّذي نبَّه إليه هو الأخـفش الصَّغير[3]؛ إذ يقول: "(فعَّلت) تجيء معـاقبةً لـ (أفعلت)؛ تقول: أكرمته وكرَّمته، وأحـسنته وحسَّنته، إلاَّ أنَّ (أفعلت) يجوز أن يُقال لمن فعل الشَّـيء مرَّة ولمن فـعلـه كثيرًا، و(فـعَّلت) لا يكون إلاَّ للتكثير؛ كـقولك: أغلقت البـاب، وغلَّقت الأبواب، فإن قلت: غلَّـقت الباب، لم يجـز إلاَّ على أن تكون أكثرت إغلاقه"[4] ووافقه الزَّمخشري[5]، واستشهد على ذلك بقول الله تعالى:

(١) الكامل ١/ ٤٧٥.

(٢) انظر: الكافي ٢/ ٥٣٨.

(٣) هو أبو الحسن علي بن سليـمان بن الفضل، أخذ العلم عن المبـرِّد وثعلب، وغيرهما من علمـاء البصرة والكوفـة، كان ثقـة، وإمامًـا في اللُّغـة والأدب، من مصنَّفـاته: كـتاب (الاخـتيـارين)، و (الأنواء)، وغيرهما، توفي سنة (٣١٥ هـ).

ـ انظر ترجمـته في: نزهة الألبـاء ٢٤٨؛ وفيـات الأعيان ٣/ ٣٠١؛ إنبـاه الرُّواة ٢/ ٢٧٦؛ بغيـة الوعاة ٢/ ٦٧؛ شذرات الذَّهب ٢/ ٢٧٠.

(٤) وَرَدَ قولُه هذا في الكتاب الَّذي رواه عن أبي زيدٍ الأنصاري النَّوادرِ في اللُّغة ٥٢٢.

(٥) هو أبو القاسم جار الله محمـود بن عمر الزمخشري، نحوي، لغوي، مفسِّـر على مذهب المعتزلة، كان واسع العلم، متصفًا بالذكاء، من مـصنَّفاته: (الكشَّاف)، و (الأنموذج)، و (الفائق في غريب الحديث) وغيرها، توفي سنة (٥٣٨ هـ).

- انظر ترجـمته في: نزهة الألـباء ٢٩٠ - ٢٩٢؛ إنباه الرُّواة ٣/ ٢٦٥ - ٢٧٢؛ البـلغة ٢٢٠ - ٢٢١؛ بغية الوعاة ٢ / ٢٧٩؛ طبقات المفسرين للسُّيوطي ١٠٤ - ١٠٥.

(نزَّلَ عَلَيْكَ الكِتَابَ بِالحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَينَ يَدَيْهِ وأنزَلَ التَّورَاةَ وَالإنْجِيلَ) آل عمران ٣

حيث إنَّه لَمَّا كان نزول (القرآن) منجَّمًا، ونزول الكتابين (التوراة والإنجيل) جملةً واحدة، جيء ب (نزَّل) في الأوَّل، و(أنزل) في الثَّاني[١]، ويُشكِل[٢] على رأيه هذا قولُه تعالى:

(وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَولاَ نُزِّلَ عَلَيهِ القُرآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً) الفرقان ٣٢

فقد قُرِن الفعل (نزَّل) ب (جملة واحدة).

وقوله عزَّ مَن قائل: (وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيكُمْ في الكِتَابِ أنْ إذا سَمِعتُم آيَاتِ اللهِ يُكْفَرُ بِها) النساء ١٤٠

فهذه الآية إشارة إلى قوله تعالى: (وإذا رأيت الَّذين يخوضون في آياتنا) الأنعام ٦٨ وهي آيةٌ واحدة.

ويعلِّل ابن أبي الرَّبيع مجيء (فعَّل) بمعنى (أفعل) ب (التَّقاص)؛ وذلك: "لأنَّ الأصل في (فعَّلت) غيرُ التَّعدِّي، والأصل فيه: التَّكثير؛ قالوا: كسرتُ الشَّيءَ، وكسَّرته، قال الله سبحانه: (وخرَقوا له بنين) وقرأ نافع (وخرَّقوا) ـ بالتَّشديد ـ ثُمَّ أجري مُجرى (أفعلت) [أي: في التَّعدِّي] كما أجريت (أفعلت) مجرى (فعَّلت) فأريد بها التَّكثير"[٣]، وقد عقد[٤] ابن السَّرَّاج بابًا بعنوان (باب افتراق: فعَّلتُ، وأفعلتُ) جمع فيه أمثلةً كثيرة جاء فيها (أفعل) و (فعَّل) بمعنًى واحد[٥].

(١) انظر: الكشَّاف ١/ ٤١١.

(٢) انظر: المغني ٢/ ٥٢٤.

(٣) الكافي ٣/ ٦٤٥.

(٤) انظر: الأصول ٣/ ١٢٤ - ١٢٦.

(٥) انظر: القولة الشَّافية ٧٩.

المرتبة الثَّالثة:

وهي الَّتي يُناظر فيها الفعلُ اللاَّزم الفعلَ المتعدِّي، فيقوى قوَّته، ويصل إلى مفعوله بنفسه، وبلا واسطةٍ من غيره! ولكن لَّما كان في هذا خروجٌ بالفعل عن طبيعته، وهي اللُّزوم والاقتصار على الفاعل، فإنَّ العرب لم تُجرِ هذا الحكمَ إلاَّ على أفعالٍ معدودة تُحفظ ولا يُقاس عليها[1] أشهرها: نصح، وشكر، وكال، ووزن، وركب، وطمس[2].

بل إنَّ المتتبِّع لاستعمال العرب لهذه الأفعال يجدها كما جاءت قويَّة متعدِّية بنفسها، جاءت أيضًا على طبيعتها ضعيفةً قاصرةً؛ لاتصل إلى مفعولها إلاَّ بواسطة حرف الجرِّ، بل يجدها وهي قاصرة أكثر[3] منها وهي متعدِّية، وهذا بلا شكٍّ قائمٌ على الاختلاف اللَّهجي عند العرب، فمن استعمالها متعدِّيةً (بنفسها) قول الله عزَّ وجلَّ:

(وإذا كَالُوهُم أو وَزَنوهُم يخسِرُون) المطففين ٣

(والخيلَ والبغالَ والحميرَ لتركَبُوهَا وَزِينة) النحل ٨

(ولقَدْ رَاودُوه عَنْ ضَيفِه فَطَمسْنَا أعينَهُم) القمر ٣٧

---

(١) انظر: اللاَّمات للزجَّاجي ١٤٧؛ اللاَّمات للهروي ٥٣؛ شرح المقدِّمة المحسبة ٢/ ٣٦٩؛ التَّبصرة والتَّذكرة والتذكرة ١/ ١١٢؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٠٠؛ شرح الألفيَّة لابن النَّاظم ٢٤٦؛ شرح ألفيَّة ابن معطي ١/ ٤٨٨؛ أوضح المسالك ٢/ ١٦.

(٢) انظرها في: شرح المقدِّمة المحسبة ٢/ ٣٨٦؛ الأمالي الشجريَّة ١/ ٨٣؛ الهادي في الإعراب ١٣٤؛ شرح الكافية الشَّافية ٢/ ٦٣٦؛ شرح ألفيَّة ابن معطي ١/ ٤٨٧.

(٣) انظر: معاني القرآن للفرَّاء ١/ ٩٢؛ البسيط ١/ ٤٦٠؛ أوضح المسالك ٢/ ١٦، ولعلَّ هذا ما دعا الكسائي لأن يقول بوجوب تعدِّي الفعلين (نصح وشكر) باللاَّم، إلاَّ أنَّ ابن السكِّيت ردَّ عليه ذلك بأنَّ تعديتهما بأنفسهما لغة؛ يقول: "تقول: نصحت لك، وشكرت لك، فهذه اللُّغة الفصيحة... ونصحتك وشكرتك لغة". انظر: ماتلحن فيه العامة ١٠٢- ١٠٣؛ إصلاح المنطق ١٩٤، ٢٨١.

وقوله عليه الصلاة والسلام: «لايشكرُ اللهَ من لا يشكرُ الناسَ»(١).

وقول النَّابغة الذَّبياني(٢):

نَصَحْتُ بَنِي عَوْفٍ فَلَم يَتَقَبَّلُوا رَسُولِي ولَم تَنْجَح لَدَيْهِم وَسَائِلي

ومن استعمالها متعدِّيةً (بحرف الجرِّ) قول الله تعالى:

(إنْ أردتُ أنْ أنصَحَ لَكُم) هود ٣٤

(أنْ اُشكُرْ لي ولِوَالِدَيك) لقمان ١

(فإذَا رَكِبُوا في الفُلكِ دَعَوا اللَهَ مخلِصين) العنكبوت ٦٥

(ولو نَشَاءُ لَطَمسْنَا عَلى أعينِهِم) يس ٦٦

ولَمَّا أن جاءت هذه الأفعال بهذه الازدواجيَّة توقَّف النُّحاة عندها؛ لتحديد أيّ الاثنين أصل للآخر؛ أهو تعدِّيها بالحرف أم تعدِّيها بنفسها؟ وانقسموا في ذلك إلى ثلاثة فِرق:

الفريق الأوَّل؛ ويرى أنَّه: بما أنَّها تتعدَّى تارةً بنفسها، وأخرى بحرف الجرِّ، فعليه لا يكون أحدهما أصلاً للآخر(٣).

والفريق الثَّاني؛ يرى: أنَّ الأصل في هذه الأفعال التَّعدِّي بحرف الجرِّ، ثم توسَّعت العرب بحذفه(٤)؛ وعلى رأيهم يكون الأصل في نحو: نصحت زيداً،

(١) أخرجه أبو داود في (كتاب: الأدب) ٤/ ٢٥٥؛ والتِّرمذي في (أبواب: البرِّ والصَّدقة) ٣/ ٢٢٨

(٢) في ديوانه ٩٣، والبيت من شواهد: معاني القرآن للفرَّاء ١/ ٩٢؛ إصلاح المنطق ٢٨١؛ شرح عيون الإعراب ١٢٨؛ ارتشاف الضَّرَب ٣/ ٥٠.

(٣) أصحاب هذا الرأي هم: المبرِّد في المقتضب ٤/ ٣٣٨، والزجَّاجي في الجمل ٣١ ، و ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٣٠٠ ، و ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٣٦، و ابن القواس في شرح ألفيَّة ابن معطي ١/ ٤٨٧، وأبو حيان في ارتشاف الضَّرَب ٣/ ٤٩.

(٤) أصحاب هذا الرأي هم: ابن الشجري في أماليه ٢/ ١٢٩، و ابن النَّاظم في شرحه للألفيَّة ٢٤٦، و ابن أبي الرَّبيع في الملخَّص ١/ ٣٦٥، وابن هشام في أوضح المسالك ٢/ ١٦.

نصحت لزيدٍ، ثم حُذِف منه حرفُ الجرِّ في الاستعمال، وكثُر فيه الأصل والفرع.

أمَّا الفريق الثَّالث؛ فيرى: أنَّ هذه الأفعال من باب ما يتعدَّى إلى مفعولين أحدهما بنفسه، والآخر بحرف الجرِّ؛ كالفعل (اختار، وأمر، واستغفر) وأخواتها[1]، وأنَّ الأصل في نحو: نصحت زيداً، نصحت لزيدٍ رأيَه؛ أُخذ من: نصح الخائطُ الثوبَ، إذا أصلحه، وضمَّ بعضه إلى بعض[2]، فاستُعير في الرَّأي؛ وقيل: نصحت له رأيَه؛ أي أخلصته وأصلحته له، ثُمَّ حُذف المفعول الثَّاني، وأُسقط حرفُ الجرِّ من المفعول الأوَّل؛ لتضمُّن (نصح) معنى: (أرشد)، وكذلك (شكر) فإنَّ الأصل فيه ـ على رأي هؤلاء ـ: شكرت لزيدٍ إحسانَه، فحُذف المفعولُ الثَّاني، وقيل: شكرت لزيدٍ، ثم حُذف حرفُ الجرِّ، لتضمُّن (شكر) معنى: (حمِد) أو (مدح)[3].

ولاشكَّ في أنَّ الرَّأي الأوَّل هو الرَّأي الرَّاجح؛ لكثرة استعمال الوجهين، ولبعده عن تكلُّف تقدير الحذف، وبعده عن التَّضمين الَّذي هو ليس بقياس[4].

وبهذا تكون قد اتضحت المراتب الَّتي يتدرَّج فيها (الفعل اللاَّزم) من الضَّعف إلى القوَّة، وخصاله الَّتي اتصف بها في كلِّ مرتبةٍ من تلك المراتب..

(١) انظر: الجمل للزجَّاجي ٢٨؛ الإيضاح العضدي ١٧٣ ـ ١٧٤؛ شرح المفصَّل ٧/ ٦٣ ـ ٦٤، ٨/ ٥٠؛ الملخَّص ١/ ٣٦٠ ـ ٣٦١؛ البحر المحيط ٤/ ٣٩٨؛ الدرُّ المصون ٥/ ٤٧٤؛ همع الهوامع ٥/ ١٧ ـ ١٨، على تفاوتٍ بين هذه المصادر في حصرها، وحكم هذه الأفعال أنَّها تتعدَّى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، فتتعدَّى إلى أحدهما بنفسها، وإلى الآخر بحرف جرٍّ جائز الحذف؛ كما في قول الله تعالى: (واختارَ مُوسَى قَومَهُ سَبعِينَ رَجُلاً لميقَاتِنَا).

(٢) انظر: تهذيب اللُّغة ٤/ ٢٤٩؛ الصِّحاح ١/ ٤١١؛ المحكم ٣/ ١١٣.

(٣) من أصحاب هذا الرأي: ابن درستويه وقد نسب الرَّأي إليه ابنُ عصفور في شرح الجمل ١/ ٣٠١، ووافق ابن درستويه السُّهيلي في نتائج الفكر ٣٥٢، وابنُ القيِّم في بدائع الفوائد ٢/ ٧٣ -٧٤.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٢٢؛ البحر المحيط ١/ ٣٩٢، ٤/ ٧٦؛ المساعد ١/ ٤٤٤.

ولم يبقَ سوى الإشارة إلى تلك الأفعال "اللاَّزمة المتعدِّية" الَّتي نصَّ الأنباري[1] على أنَّها تنيف على الثَّمانين[2]، والَّتي عقد لها السُّيوطي بابًا في كتابه «المزهر» بعنوان (الأفعال الَّتي تتعدَّى ولا تتعدَّى)[3] ذكر فيه أنَّ هذه الأفعال قد جاءت وهي متعدِّية بلفظها وهي لازمة، ويذكر منها الفعل (جاء) و (رجع) و(غاض) و(صدَّ) و(خسف) و(وقف) و(زاد)، فإنَّ المتتبع لاستعمال هذه الأفعال في السِّياق القرآني يجدها قد جاءت لازمةً بلفظها وهي متعدِّية. . .

فمن استعمالها (لازمةً) قول الله تعالى:

(مَنْ جَاءَ بالحَسَنَةِ فَلَهُ خَيرٌ مِنهَا) القصص ٨٤

(يقولونَ لَئِنْ رَجَعنَا إلى المَدينةِ) المنافقون ٨

(اللهُ يَعلمُ مَا تَحمِلُ كلُّ أنثَى ومَا تغِيضُ الأرحَامُ) الرعد ٨

(فَمِنْهُم مَنْ آمنَ بِهِ ومِنهُم مَنْ صَدَّ عَنهُ) النساء ٥٥

(فإذَا برقَ البَصَرُ * وخَسَفَ القمرُ * وجُمعَ الشَّمسُ والقَمرُ) القيامة ٧- ٩

(ولو تَرى إذْ وقِفُوا عَلى النَّارِ فقَالُوا) الأنعام ٢٧

(وأرسَلناهُ إلى مائةِ ألفٍ أو يَزِيدُون) الصافات ١٤٧

ومن استعمالها (متعدِّية) قول الله تعالى:

---

(١) هو أبو البركات عبد الرحمن بن مُحمَّد بن أبي سعيد الأنباري، قرأ النَّحو على أبي السعادات بن الشَّجري، و اللُّغة على أبي منصور الجواليقي، من مصنَّفاته: (أسرار العربيَّة)، و (الإنصاف في مسائل الخلاف)، و (نزهة الألباء)، وغيرها، توفي سنة (٥٧٧ هـ).

- انظر ترجمته في: إنباه الرُّواة ٢/ ١٦٩؛ إشارة التَّعيين ١٨٥؛ البداية والنِّهاية ١٢/ ٣١٠؛ البُلغة ١٣٣؛ بغية الوعاة ٢/ ٨٦.

(٢) البيان ١/ ٦٠.

(٣) انظر: المزهر ٢/ ٢٣٦؛ أدب الكاتب ٤٥٣.

(حتَّى إذا جاءَ أحَدَكُم المَوتُ) الأنعام ٦١

(فرجَعنَاكَ إلى أُمِّك كَي تقرّ عينُها) طه ٤٠

(وغِيضَ الماءُ وقُضِيَ الأمرُ واستَوتْ عَلى الجُودِي) هود ٤٤

(وزيَّنَ لهم الشَّيطانُ أعمَالهم فَصَدَّهم عنِ السَّبيلِ) النمل ٢٤

(فخَسَفنَا بِه وبِدَارِه الأرْضَ) القصص ٨١

(وقِفُوهُم إنَّهُم مَسْئولون) الصافات ٢٤

(فأمَّا الَّذينَ آمَنُوا وعَمِلوا الصَّالحاتِ فَيوَفيهِم أجُورَهُم ويَزيدُهُم مِنْ فَضْلِه) النساء ١٧٣

وطريقة تعدية هذه الأفعال هي ما عـبَّر عنها ابن أبي الرَّبيع بقوله: وقد "يكون النَّقل بغير زيادة، ولا تغييرٍ في اللَّفظ، وإنَّما يكون في تغيير التَّقدير؛ نحو: شـحا فوه، وشـحا فـاه، وفغر فوه، وفغر فـاه، فمعنى شـحا فوه: انفـتح فوه، ومعنى شـحا فاه: فتح فاه، وكذلك: فغر فوه، وفغر فاه"[1]؛ فواضحٌ من قوله أنَّ تعدية هذه الأفعال تكون بلا معدٍّ، وأنَّها ناتجة من تغيير التَّقدير، والفرق بين هذه الأفعال وأفعال "المرتبة الثَّالثة" أنَّ مـعنى الفعل في تلك المرتبة لا يختلف في حالة اللُّزوم عنه في حالة التَّعدِّي بخلاف الفعل هنا... والله تعالى أعلم.

* * *

(١) الكافي ٣/ ٦٤٧.

أهم المصادر(*)

١) أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق: مُحمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، المكتبة التِّجارية الكبرى، مصر، الطَّبعة الرَّابعة، ١٣٨٢ هـ ـ١٩٦٣ م.

٢) ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب لأبي حيَّان الأندلسي، تحقيق: د. مصطفى أحمد النحَّاس، مطبعة المدني، المؤسَّسة السُّعودية بمصر، القاهرة، الطَّبعة الأولى، ج١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م، ج٢ ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧ م، ج٣، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

٣) الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي، تحقيق: د. عبدالله علي الحسيني البركاتي، د. محسن سالم العُميري، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكَّة المكرَّمة، الطَّبعة الأولى ١٤١٠ هـ ـ ١٩٨٩ م.

٤) أسرار العربيَّة لأبي البركات الأنباري، تحقيق: مُحمَّد بهجة البيطار، من مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، الطَّبعة (بدون) ١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٧م.

٥) إصلاح المنطق لابن السكِّيت، شرح وتحقيق: أحمد مُحمَّد شاكر، عبدالسَّلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطَّبعة الرَّابعة، التَّاريخ (بدون).

٦) الأصول في النَّحو لابن السَّرَّاج، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، الطَّبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

٧) إعراب القراءات السَّبع وعللها لابن خالويه، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مطبعة المدني، القاهرة، الطَّبعة الأولى ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

(*) لقد أسقطتُ من هذه القائمة جميع المصادر التي استقيت منها ترجمة الشَّخصيات الواردة في البحث.

٨) إعراب القراءات الشّواذ للعُكبري، تحقيق: مُحمّد السيِّد أحمد عزُّوز، عالم الكتب، بيروت، الطّبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٩) الألفات، وهو كتاب يتعرّض للهمزة والألف وأنواعها في العربيّة، لابن خالويه، تحقيق: د. علي حُسين البوّاب، مكتبة المعارف، الرِّياض، الطّبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

١٠) الأمالي الشّجريّة لأبي السّعادات هبة الله العلوي المعروف بابن الشّجري، تحقيق: الدكتور محمود مُحمّد الطّناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطّبعة الأولى ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢ م.

١١) الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، مصر، الطّبعة الأولى ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م.

١٢) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك لابن هشام، ومعه كتاب: هداية السّالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تحقيق: مصطفى السّقا، إبراهيم الأبياري، عبدالحفيظ شلبي، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، الطّبعة السّادسة، ١٩٨٠م.

١٣) الإيضاح في شرح المفصّل لابن الحاجب، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشُّؤون الدِّينية، مطبعة العاني، بغداد، الطّبعة والتّاريخ (بدون).

١٤) الإيضاح في علل النّحو للزّجّاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار النّفائس، بيروت، الطّبعة الخامسة ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

١٥) بدائع الفوائد لابن القيِّم، دار الكتاب العربي، بيروت، الطّبعة والتّاريخ (بدون).

١٦) البرهان في علوم القرآن للزركشي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، الطَّبعة الثَّانية، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧٢م.

١٧) البسيط في شرح الزَّجَّاجي لابن أبي الرَّبيع، تحقيق ودراسة: د. عيَّاد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطَّبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٦م.

١٨) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات عبد الرَّحمن بن مُحمَّد الأنباري، تحقيق: طه عبدالحميد طه، مراجعة: مصطفى السَّقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطَّبعة (بدون) ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م.

١٩) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، شرحه ونشره: السيِّد أحمد صقر، المكتبة العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الثَّالثة ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م.

٢٠) التبصرة والتذكرة للصَّيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكَّة المكرَّمة، الطَّبعة الأولى ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٢١) التَّعريفات للشَّريف الجرجاني، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، الطَّبعة الثَّالثة، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م

٢٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق: د. مُحمَّد كامل بركات، دار الكتابة العربي للطِّباعة والنَّشر، مكان النَّشر (بدون) الطَّبعة (بدون) ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م.

٢٣) التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. عوض بن مُحمَّد القوزي، الطَّبعة الأولى، ج ١ مطبعة الأمانة، القاهرة ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م، ج ٢ دار المعارف مصر ١٤١٢ ه ـ ١٩٩٢ م، ج ٣ مطابع الحسني، الرِّياض ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م.

٢٤) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدَّماميني، تحقيق: د. مُحمَّد بن عبدالرَّحمن المُفدَّى، مطابع الفرزدق التِّجاريَّة، الرِّياض، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م (ج ١ ج ٢) الطَّبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م (ج ٣ ج ٤) الطَّبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م (ج ٤ ج ٥).

٢٥) تفسير البحر المحيط لأبي حيَّان الأندلسي، دار الفكر ، بيروت، الطَّبعة الثَّانية ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م

٢٦) تهذيب اللُّغة لأبي منصور الأزهري، المؤسَّسة المصريَّة العامة للتَّأليف والأنباء والنَّشر، الطَّبعة (بدون) ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م.

٢٧) التَّوطئة لأبي علي الشَّلوبين، تحقيق: يوسف أحمد المطوِّع، مطابع سجل العرب بالقاهرة، الطَّبعة الأولى ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م.

٢٨) الجمل في النَّحو للزَّجَّاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، دار الأمل، الأردن، الطَّبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

٢٩) جمهرة اللُّغة لابن دريد، دار صادر، بيروت، الطَّبعة والتَّاريخ (بدون).

٣٠) الجنى الدَّاني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق: د. فخر الدِّين قباوة، مُحمَّد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطَّبعة الثَّانية ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م.

٣١) جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدِّين الإربلي، شرح وتحيقق: د. حامد أحمد نيل، جامعة الازهر، كلية اللُّغة العربيَّة، توزيع: مكتبة النَّهضة المصريَّة، القاهرة، الطَّبعة (بدون) ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م.

٣٢) الخصائص لابن جنِّي، تحقيق: مُحمَّد علي النجَّار، دار الهدى، بيروت، الطَّبعة الثَّانية، التَّاريخ (بدون).

٣٣) الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون للسَّمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد مُحمَّد الخرَّاط، دار القلم، دمشق، الطَّبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧ م.
٣٤) ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق: د. ناصر الدِّين الأسد، دار صادر، بيروت، الطَّبعة الثَّانية ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م.
٣٥) ديوان النابغة الذبياني، تحقيق وشرح: كرم البستاني، دار بيروت للطِّباعة والنَّشر، بيروت، الطَّبعة (بدون) ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م.
٣٦) رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق: د. أحمد مُحمَّد الخرَّاط، دار القلم، دمشق، الطَّبعة الثَّانية ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.
٣٧) سُنن التِّرمذي وهو الجامع الصَّحيح ، تحقيق: عبد الرَّحمن مُحمَّد عثمان، دار الفكر، مكان النَّشر (بدون) الطَّبعة الثَّالثة ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م.
٣٨) سُنن أبي داود، راجعه، وضبط أحاديثه، وعلَّق حواشيه: مُحمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة والتَّاريخ (بدون).
٣٩) شرح ألفيَّة ابن مالك لابن النَّاظم، تحقيق: د. عبد الحميد السيد مُحمَّد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، الطَّبعة والتَّاريخ (بدون).
٤٠) شرح ألفيَّة ابن معطي لابن جمعة الموصلي، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرِّياض، الطَّبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.
٤١) شرح التَّسهيل لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيِّد، د. مُحمَّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنَّشر و التَّوزيع و الإعلان، مكان النَّشر (بدون) الطَّبعة الأولى ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م.
٤٢) شرح جمل الزَّجَّاجي لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشُّئون الدِّينية، إحياء التُّراث الإسلامي، العراق، الطَّبعة (بدون) ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠م ج ١ ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م ج ٢

٤٣) شرح الحدود النَّحوية للفاكهي، تحقيق: الدكتور مُحمَّد الطيِّب الإبراهيم، دار النَّفائس، بيروت، الطَّبعة الأولى ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦ م.

٤٤) شرح العوامل المائة لخالد الأزهري، تحقيق وتقديم وتعليق: د. البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، الطَّبعة الثَّانية، التَّاريخ (بدون).

٤٥) شرح الكافية في النَّحو للرَّضي الاستراباذي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة والتَّاريخ (بدون).

٤٦) شرح الكافية الشَّافية لابن مالك، تحقيق: د. عبدالمنعم هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكَّة المكرَّمة، الطَّبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ـ١٩٨٢ م.

٤٧) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السِّيرافي ج١ ، تحقيق: د. رمضان عبد التَّواب ، د. محمود فهي حجازي، د. مُحمَّد هاشم عبد الدَّايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطَّبعة (بدون) ١٩٨٦ م، ج٢ تحقيق: د. رمضان عبدالتَّواب، الطَّبعة (بدون) ١٩٩٠ م.

٤٨) شرح اللَّمحة البدريَّة في علم العربيَّة، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. صلاح رواي، مطبعة حسَّان، القاهرة، الطَّبعة الثَّانية، التَّاريخ (بدون).

٤٩) شرح اللُّمع لابن برهان العُكبري، تحقيق: د. فائز فارس، من منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطَّبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

٥٠) شرح المفصَّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتَّخمير للخوارزمي، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطَّبعة الأولى ١٩٩٠ م.

٥١) شرح المقدِّمة المحسبة لابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبدالكريم، الناشر (بدون)، الكويت، الطَّبعة الأولى ١٩٧٧ م.

٥٢) شرح ملحة الإعراب للحريري، تحقيق: د. أحمد قاسم، مطبعة عبير للكتاب و الأعمال التِّجارية، مكان النَّشر (بدون)، الطَّبعة الأولى ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٢ م.

٥٣) الصَّحاح، تاج اللُّغة و صحاح العربيَّة للجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطَّبعة الثَّانية ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م.

٥٤) العين للخليل بن أحمد، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار الرَّشيد للنَّشر، العراق، الطَّبعة (بدون)، ١٩٨١م ـ ١٩٨٢م.

٥٥) الغرَّة المخفيَّة لابن الخبَّاز، تحقيق: حامد مُحمَّد العبدلي، دار الأنبار، بغداد، الرمادي، مطبعة العاني، الطَّبعة والتَّاريخ (بدون).

٥٦) الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمداني، تحقيق: د. مُحمَّد حسن النمر (الجزء الأول والثاني) د. فؤاد علي مخيمر (الجزء الثالث والربع)، دار الثَّقافة، قطر، الطَّبعة الأولى١٤١١ هـ ـ١٩٩١ م.

٥٧) الفصول الخمسون لابن معطي، تحقيق: محمود مُحمَّد الطَّناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطَّبعة والتَّاريخ (بدون).

٥٨) القاموس المحيط للفيروز آبادي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطَّبعة الثَّانية، ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م.

٥٩) القولة الشَّافية بشرح القواعد الكافية، للقيرواني، تحقيق: د. عبد الحسين مُحمَّد الفتلي، عالم الكتب، بيروت، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م.

٦٠) الكافيـة في النَّحو لابن الحـاجب، تحقيق: طارق نجم عـبد الله، مكتـبة دار الوفاء، جدة، الطَّبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.
٦١) الكتاب لسيبويه، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، الطَّبعة الأولى، ١٣١٦ هـ.
٦٢) الكلّيات لأبي البقاء الكفوي، قابله على نسخة خطيَّة، وأعدَّه للطبع، ووضع فهـارسه: د. عدنان درويش، مُـحمَّد المصري، مـؤسَّسة الرِّسـالة، بيروت، الطَّبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.
٦٣) لباب الإعراب لتاج الدِّيـن الإسفراييني، تحقيق: بهاء الدِّين عـبدالوهاب عبد الرحمن، دار الرفاعي، الرِّياض، الطَّبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٤ م.
٦٤) اللُّباب في علل البناء والإعـراب للعُكبري، تحقيق: د. عبـدالإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطَّبعة الأولى ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٥ م.
٦٥) لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، الطَّبعة والتَّاريخ (بدون).
٦٦) اللُّمع في العربيَّـة لابن جنِّي، تحقيق: حـسين مُحمَّد شـرف، عالم الكتب، القاهرة، الطَّبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م.
٦٧) ليس في كلام العرب، لابن خـالويه، تحقيق: أحمد عبـد الغفور عطَّار، دار العلم للملايين، بيروت، الطَّبعة الثَّانية، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
٦٨) الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضـاح، لابن أبي الرَّبيع، تحقيق: د. فيصل الحفيان، مكتبة الرُّشد، الرِّياض، الطَّبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٦٩) الكامل، للمبرِّد، تحقيق: د. مُحمَّد أحمد الدَّالي، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، الطَّبعة الثَّانية، ١٤١٣ ه - ١٩٩٣ م
٧٠) ما تلحن فيه العـامة لأبي الحسن الكسائي، تحقيق: د. رمضـان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرِّياض، الطَّبعة الأولى ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٢ م.

٧١) المتبع في شرح اللُّمع للعُكبري، دراسة وتحقيق: د. عبد الحميد حمد الزوي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطَّبعة الأولى ١٩٩٤ م.

٧٢) مجالس ثعلب، تحقيق: عبدالسَّلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطَّبعة الثَّالثة.

٧٣) مجمل اللُّغة لأحمد بن فارس، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، الطَّبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

٧٤) المحكم و المحيط الأعظم في اللُّغة لابن سِيْدَه، تحقيق: ج١ مصطفى السَّقا، د. حسين نصار، ج٢، ج٤ عبدالستار فراج، ج٣ د. عائشة عبد الرحمن، ج٥ إبراهيم الإبياري، ج٦ د. مراد كامل، ج٧ مُحمَّد علي النجار، النَّاشر (بدون) الطَّبعة الأولى، ج١ - ج٣ ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م، ج٤ ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م، ج٥ ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م، ج٦ ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م، ج٧ ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.

٧٥) مدخل الطَّالبين إلى فهم كلام العربيَّة للقصاري الأندلسي، تحقيق: د. إبراهيم بن مُحمَّد أبو عباة، مكتبة دار السَّلام، الرِّياض، الطَّبعة الأولى ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤ م.

٧٦) المرتجل لابن الخشَّاب، تحقيق: علي حيدر، النَّاشر (بدون)، دمشق ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م.

٧٧) المزهر في علوم العربيَّة للسُّيوطي، شرحه وضبطه وصحَّحه وعنون موضوعاته وعلَّق حواشيه: مُحمَّد أحمد جاد المولى، علي مُحمَّد البجاوي، مُحمَّد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، الطَّبعة والتَّاريخ (بدون).

٧٨) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق: د. مُحمَّد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، الطَّبعة (بدون) ١٤٠٠ ه - ١٩٨٠ م، ج ١ الطَّبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، ج ٢ دار المدني، جدة، الطَّبعة (بدون) ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م ج ٣، ج ٤.

٧٩) المصباح المنير في غريب الشَّرح الكبير، للفيومي، المكتبة العلميَّة، بيروت، الطَّبعة والتَّاريخ (بدون).

٨٠) معاني القرآن للفرَّاء، عالم الكتب، بيروت، الطَّبعة الثَّالثة، ١٤٠٣ هـ -١٩٨٣ م.

٨١) مغني اللَّبيب لابن هشام، تحقيق: علي محيي الدِّين علي القره راغي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطَّبعة الثَّالثة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٨٢) المفردات في غريب القرآن للرَّاغب الأصفهاني، تحقيق: مُحمَّد سيِّد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، الطَّبعة والتَّاريخ (بدون).

٨٣) المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم المرجان، وزارة الثقافة و الإعلام، العراق، الطَّبعة (بدون) ١٩٨٢ م.

٨٤) المقتضب لأبي العباس المبرِّد، تحقيق: مُحمَّد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، الطَّبعة والتَّاريخ (بدون).

٨٥) الملخَّص في ضبط قوانين العربيَّة لابن أبي الرَّبيع الإشبيلي، تحقيق: د. علي ابن سلطان الحكمي، الناشر (بدون)، مكان النَّشر (بدون)، الطَّبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٨٦) المنصف من الكلام على مغني ابن هشام للشُّمنِّي، وبهامشه شرح الدَّماميني على متن المغني، المطبعة البهية، مصر، الطَّبعة والتَّاريخ (بدون).

٨٧) نتائج الفكر في النَّحو للسُّهيلي، تحقيق: د. مُحمَّد إبراهيم البنا، دار الرِّياض للنَّشر والتَّوزيع، الرِّياض، الطَّبعة الثَّانية ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

٨٨) نظم الفرائد وحصر الشَّرائد لأبي البركات المهلَّبي، تحقيق: د. عبد الرَّحمن ابن سُليمان العُثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطَّبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٨٩) النُّكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشَّنتمري، تحقيق: زهير سلطان، منشورات معهدالمخطوطات العربيَّة، الكويت، الطَّبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م.

٩٠) النَّوادر في اللُّغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق: مُحمَّد عبد القادر أحمد، دار الشُّروق، بيروت، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

٩١) الهادي في الإعراب إلى طرق الصَّواب لابن القبيصي، تحقيق: د. محسن سالم العميري، دار التُّراث، مكَّة المكرَّمة، الطَّبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

٩٢) همع الهوامع للسُّيوطي، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلميَّة، الكويت، الطَّبعة (بدون)، ج١ ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٥ م، ج٢ ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥ م، ج٣، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م، ج٤، ج٥، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، ج٦، ج،٧ ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

* * *

* *

*